«تقليديا» على مقومات من ابرزها «الدفاع عن النظام»، وصيانة «رئاسة الجمهورية» كمقام وكمنصب ومهما يكن الرئيس، واعتبار الجيش اللبناني ذا «رسالة مقدسة». وقد ركزت الكتائب، اكثر فأكثر على هذه النظرية في دعايتها اليومية، وشجعها على ذلك كون النظام الاقتصادي – السياسي – الاجتماعي قد اعطى الكتائب (وما تمثل) حصة الاسد على اكثر من صعيد، وكون رئاسة الجمهورية قد خدمت الكتائب، فكرا وممارسة، في كل شيء والى درجة قيل فيها ان رئيس الجمهورية الحالي فضل الكتائب على مجموع القوى اللبنانية، وانه ضحى بالاجماع السياسي والنيابي والشعبي المعادي للفاشية الكتائبية بعد ٧ تموز الماضي واصر على ان يعمل بكافة الطرق لفك العزلة عن بشير الجميل ومشروعه السياسي والعسكري. اما المؤسسة الثالثة، وهي الجيش، فإنها هي ايضا قدمت للكتائب من الخدمات ما يعرف وما لا يعرف، وان القانون الجديد المتعلق باعادة تنظيم الجيش على اسس وطنية ومتوازنة قد جرى تجميده بناء لضغط كتائبي. اذن، على الرغم من كل هذه التسهيلات والخدمات الرسمية لحزب الكتائب، والتي اضيفت اليها التسهيلات والخدمات الدبلوماسية، فإن مخطط بشير الجميل وصل الى حد التهديد بالاطاحة بالمقدسات الثلاثة: النظام الطائفي، رئاسة الجمهورية، الجيش. واذا كان بشير الجميل قد اعلن منذ سنة ١٩٧٦، بأن «صيغة» الحكم التي وضعها ميثاق ١٩٤٣ بين زعماء البلاد والطوائف قد سقطت ودفنت الى غير رجعة؛ اذ انها لم تعد تتوافق مع الطموح الى فرض المشروع الصهيوني – الفاشي المباشر على لبنان، فإن «الاقنيمين» المقدسين الآخرين، وهما رئاسة الجمهورية والجيش، قد سقطت قدسيتهما من ذهن الكتائب وبدأ الاستعداد العملي، بل التنفيذ العملي، لاسقاطهما على الصعيد الميداني.

وما حدث ويحدث في منطقة بعبدا بالذات، وفي ختام السنة الرابعة من ولاية الرئيس سركيس، انما يشكل تتويجا لذلك كله. وهو يشكل نقطة التقاطع «المركزية» بين ما يجري في اطراف البلاد، ولا سيما العدوان الاسرائيلي المتصاعد في الجنوب واعمال التخريب الرجعية والمشبوهة في الشمال.

النكسة والحكم

وفي هذه الاجواء، فمن الطبيعي ان تدرك القوى السياسية كلها ان هناك تبدلا في الاسلوب الذي انتهجته الكتائب طيلة الفترة الماضية بالنسبة الى العلاقة مع القوى الممثلة للسلطة الشرعية ولا سيما الجيش منها. فلقد تبين من توجيهات القيادة العسكرية الكتائبية ومن النشاط السياسي والاعلامي الذي تقوم به، كما تبين من الممارسة على ارض الواقع، ان الكتائب لم تعد تعتبر نفسها حليفا او رديفا لاجهزة القمع الرسمية اذا قامت هذه الاجهزة «بمهمتها» في قمع الحركة الشعبية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، وهذا الاعتبار قد سقط منذ بداية السبعينات، اي منذ ان بدأت الكتائب تدرك بأن دورها هي، يجب ان يكون الدور الطليعي حتى في مهمة الدفاع عن النظام السياسي بالمعنى الذي تفهمه، اما الجيش فالكتائب اخذت تنظر اليه على ان دوره هو الرديف والمساعد، وبمقدار ما تطور المشروع الانعزالي وصولاً الى طرح شعار «تحرير كل لبنان» فإن النظرة الى الوضع الامني والى المؤسسات العسكرية قد تطورت ايضا. وهذا الامر احدث خلافات معينة مع الرئيس سركيس الذي تبين له ان كل جندي يتم ارساله الى منطقة السيطرة الكتائبية في بيروت الشرقية والمتن الشمالي وكسروان وجبيل، سيكون، عمليا، خاضعا للسيادة الكتائبية او مرتهنا بها غير ان ما لم يكن في حسبان رئيس الجمهورية هو ان تسعى الكتائب الى مطاردة السلطة الشرعية وجيشها في المنطقة التي كانت اوساط الحكم تعتبرها المنطقة «النموذجية» لعمل الجيش والمنطلق الذي سيبدأ منه الجيش بتنفيذ اية خطة انتشار عسكري في سائر المناطق (والمعروف ان رئيس الجمهورية حرص، خلال الشهرين الماضيين، على اعتبار «الخطة الامنية» امرا اكثر اهمية واشد الحاحا من مسألة تأليف حكومة جديدة، وذلك وفقا للفكرة القائلة ان اية حكومة ستأتي يجب ان تكون ملتزمة مسبقا بتنفيذ خطة امنية يكون الجيش هو ابرز المشاركين فيها، حتى لو اصرت القوى الوطنية والتقدمية والهيئات الاسلامية على الاعتراض على تركيبة الجيش ونهجه وسياسته...). وقد جاءت معارك الكتائب ضد الجيش وضد منطقة الحدث – بعبدا القريبة من رئاسة الجمهورية، لتشكل نكسة ضخمة للحكم، في سياسته العامة، وفي مسألة الخطة الامنية بالذات. وقد استنتجت القوى الوطنية اللبنانية ان هذه المعارك، التي